

تقرير عن أخلاقيات البحث العلمي مطبق على دراسة بعنوان: أثر إدارة المشاريع في نجاح تأسيس المشاريع الناشئة دراسة ميدانية على رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.

إعداد الطالب/

عبدالله سالم الصقور

٢٣٢٠٠٢٠٩٦

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

يمثل البحث العلمي أحد أبرز الأدوات التي تعتمد عليها المجتمعات في بناء المعرفة وتطوير الحلول للمشكلات المعاصرة، ولا تكتسب نتائج هذا البحث قيمتها الحقيقية إلا حين تُنتج وفق منظومة راسخة من القيم والمعايير الأخلاقية التي تحكم سلوك الباحث في جميع مراحل عمله. وقد عرّف ريسنك (Resnik, 2020) أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة المبادئ والقواعد المعيارية التي توجّه السلوك البحثي نحو الأمانة والنزاهة واحترام حقوق المشاركين وكرامتهم، وهي لا تتفصل عن جودة المنهجية ولا عن مصداقية النتائج. ويُضيف شامو وريسنك (Shamoo & Resnik, 2022) أن أخلاقيات البحث ليست مجرد التزامات شكلية يفرضها القانون أو المؤسسة الأكاديمية، بل هي ثقافة مهنية ينبغي أن تتغلغل في وعي الباحث وتنعكس على ممارساته اليومية بدءاً من صياغة الإشكالية وانتهاءً بنشر النتائج.

ويأتي هذا التقرير ليسلط الضوء على الإطار الأخلاقي الذي ينبغي أن يحكم دراسة ميدانية تتناول أثر إدارة المشاريع في نجاح تأسيس المشاريع الناشئة لدى رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية. وتكتسب هذه الدراسة حساسية أخلاقية خاصة لأنها تستهدف شريحة رواد الأعمال الذين قد يكشفون عن بيانات مالية وتنظيمية ذات طابع سري يتصل بمشاريعهم الناشئة، كما أن الحصول على معلومات دقيقة يتطلب بناء جسر من الثقة يرتكز على ضمانات أخلاقية واضحة تُطمئن المشاركين على سرية بياناتهم وعدم استخدامها في غير أغراض البحث. ويهدف التقرير إلى تمكين الباحث من استيعاب المبادئ الأخلاقية الحاكمة للبحث العلمي واستعراض أبرز القضايا المثارة في هذا السياق، ثم تطبيق تلك المبادئ بشكل عملي على الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة الميدانية بما يضمن الالتزام بأعلى معايير الجودة والمسؤولية الأكاديمية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا يمكن فصل جودة البحث العلمي عن البعد الأخلاقي الذي يحيط بعملية إنتاجه، فالأخلاقيات ليست ملحفاً ثانوياً بل هي نسيج متداخل مع كل خطوة منهجية يخطوها الباحث. وتتجلى أهمية أخلاقيات البحث العلمي في عدة أبعاد مترابطة يمكن بيانها على النحو التالي:

يتمثل البعد الأول في ضمان موثوقية النتائج ومصداقيتها؛ إذ إن البحث الذي يُبنى على بيانات مفبركة أو معالجة بشكل انتقائي يفقد أساسه المعرفي ويضلل المجتمع الأكاديمي والممارسين على حد سواء. ويشير إيمانويل وزملاؤه (Emanuel et al., 2000) إلى أن الالتزام الأخلاقي يشكل ضمانة جوهرية لصحة الاستدلال العلمي، لأن الباحث الذي يلتزم بمعايير الأمانة والشفافية يُنتج بيانات يمكن التحقق منها وإعادة استخدامها في دراسات لاحقة، وهو ما يُعزّز مبدأ التراكم المعرفي الذي يقوم عليه التقدم العلمي.

ويُتصل البعد الثاني بحماية المشاركين في البحث من أي ضرر مادي أو معنوي قد ينجم عن مشاركتهم. وفي سياق دراسة ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة تحديداً، قد يترتب على الكشف غير المأذون عن بيانات مالية أو استراتيجية تتعلق بمشروع ناشئ أضرار تنافسية حقيقية لصاحب المشروع، مما يجعل الحرص على السرية مسألة ذات أثر عملي مباشر وليست مجرد التزام نظري. ويؤكد بيوكامب وتشيلدريس (Beauchamp &

(Childress, 2019) أن مبدأ عدم الإضرار يُعدّ حجر الزاوية في أي منظومة أخلاقية تحكم التعامل مع البشر في سياقات البحث.

أما البعد الثالث فيرتبط بالمسؤولية المجتمعية للبحث العلمي. إن الأبحاث التي تُجرى في ميدان ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تتقاطع بشكل مباشر مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تمكين القطاع الخاص وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، ومن ثم فإن أي خلل أخلاقي في هذه الأبحاث قد يقود إلى توصيات مضلّة تؤثر سلّبا في السياسات الداعمة لهذا القطاع الحيوي. وهذا يعني أن البعد الأخلاقي يتجاوز العلاقة بين الباحث والمشارك ليمتد إلى المجتمع الأوسع الذي ستوظّف فيه نتائج البحث.

ويتعلّق البعد الرابع بتعزيز السمعة الأكاديمية للمؤسسة البحثية وللباحث ذاته. فالمؤسسات التي تُعرف بالتزامها الصارم بأخلاقيات البحث تجتذب تمويلاً أفضل وتعاوناً أوسع مع جهات بحثية دولية مرموقة، في حين أن الفضائح الأخلاقية تُلحق أضراراً بالغة بسمعة المؤسسة قد تستغرق سنوات لمعالجتها. وفي هذا الصدد يُلاحظ أن الجامعات السعودية قد خطت خطوات واسعة في العقد الأخير نحو تأسيس لجان أخلاقيات بحث مستقلة وتطوير أدلة إرشادية تتوافق مع المعايير الدولية، وهو ما يعكس إدراكاً مؤسسياً متزايداً لأهمية هذا البعد.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على منظومة من المبادئ المتكاملة التي لا يمكن التعامل معها بشكل انتقائي، بل ينبغي أن تعمل مجتمعة كإطار حاكم لسلوك الباحث. ويمكن تناول هذه المبادئ على النحو الآتي:

المبدأ الأول: الأمانة العلمية

تعني الأمانة العلمية أن يلتزم الباحث بالإبلاغ الصادق والدقيق عن جميع جوانب بحثه بما يشمل المنهجية المتبعة والبيانات المجمّعة والنتائج المستخلصة دون حذف أو إضافة أو تعديل يُخلّ بالحقيقة. ولا تقتصر الأمانة على عدم التزوير فحسب، بل تمتد إلى الاعتراف بالقيود المنهجية وبالنتائج التي لم تتوافق مع فرضيات الباحث. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن بعض أدوات إدارة المشاريع لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في نجاح المشاريع الناشئة، فإن الأمانة العلمية تقتضي الإفصاح عن هذه النتيجة وعدم إخفائها بدعوى أنها لا تخدم أهداف البحث.

المبدأ الثاني: النزاهة

تتجاوز النزاهة مفهوم الأمانة لتشمل الاتساق بين أقوال الباحث وأفعاله وبين التزاماته المعلنة وممارساته الفعلية. ويعني ذلك أن يحترم الباحث الوعود التي قطعها للمشاركين في نموذج الموافقة المستنيرة، وأن يلتزم بالمنهجية التي أعلن عنها في خطة البحث دون تبديل بعدي يخدم نتائج مرغوبة. ومن الأمثلة على انتهاك النزاهة في سياق هذه الدراسة أن يعد الباحث المشاركون بإطلاعهم على ملخص النتائج ثم يتجاهل هذا الوعد بعد جمع البيانات، أو أن يُغيّر الأداة الإحصائية المستخدمة بعد رؤية النتائج الأولية بهدف الحصول على دلالة إحصائية مختلفة.

المبدأ الثالث: الموضوعية

تتطلب الموضوعية من الباحث أن يتحرّر قدر الإمكان من التحيزات الشخصية والأحكام المسبقة التي قد تؤثر في تصميم الدراسة أو تفسير النتائج. وفي مجال ريادة الأعمال، قد يميل الباحث تلقائيًا إلى تأكيد فاعلية أدوات إدارة المشاريع لأنه مقتنع مسبقًا بأهميتها، وهو ما قد ينعكس على صياغة أسئلة الاستبانة بشكل موجّه أو على تفسير النتائج بشكل انتقائي. ولتفادي ذلك، ينبغي أن تُصاغ أدوات جمع البيانات بلغة محايدة وأن تُعرض على محكّمين مستقلّين قبل توزيعها، كما ينبغي أن يُفصح الباحث عن أي علاقة مهنية أو شخصية تربطه بجهات ذات صلة بموضوع البحث كحاضنات الأعمال أو صناديق الاستثمار.

المبدأ الرابع: السرية

يُلزم مبدأ السرية الباحث بحماية المعلومات التي يحصل عليها من المشاركين من أي وصول غير مصرّح به أو استخدام يتجاوز أغراض البحث المعلنة. وتكتسب السرية أهمية مضاعفة في دراسات ريادة الأعمال لأن المشاركين قد يُدلون بمعلومات تتعلق بحجم استثماراتهم ونقاط ضعف مشاريعهم وأسباب إخفاقهم، وهي معلومات يمكن أن تُستغلّ تنافسيًا إذا وصلت إلى أطراف ثالثة. ومن التطبيقات العملية لهذا المبدأ استخدام أكواد رقمية بدلًا من أسماء المشاركين عند تخزين البيانات، وحفظ الملفات في أجهزة محمية بكلمات مرور، وتحديد مدة زمنية لحذف البيانات الخام بعد انتهاء البحث.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة

يُعدّ مبدأ الموافقة المستنيرة من أعمق المبادئ الأخلاقية ارتباطًا باحترام استقلالية الإنسان وكرامته. ويقتضي هذا المبدأ أن يُزوّد المشارك بمعلومات كافية وواضحة عن طبيعة البحث وأهدافه وإجراءاته والمخاطر المحتملة وحقه في الانسحاب في أي وقت دون تبعات، وذلك قبل أن يوافق طوعًا على المشاركة. ولا يكفي الحصول على توقيع شكلي على استمارة الموافقة، بل ينبغي التأكيد من أن المشارك قد فهم فعلاً ما وافق عليه. وفي سياق الدراسة الحالية، يجب أن يتضمن نموذج الموافقة شرحًا لأهداف الدراسة ونوع البيانات المطلوبة وكيفية حفظها ومدة الاحتفاظ بها والجهات التي يمكن أن تطلع عليها، مع التأكيد على أن المشاركة تطوعية تمامًا ولن تترتب عليها أي آثار سلبية في حال الانسحاب.

رابعًا: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

يواجه الباحث في الميدان عددًا من القضايا الأخلاقية التي تتطلب وعيًا عميقًا وقدرة على اتخاذ قرارات سليمة في مواقف قد تكون ملتبسة. ويمكن استعراض أبرز هذه القضايا وصلتها بموضوع الدراسة الحالية على النحو التالي:

القضية الأولى: الانتحال العلمي

يُعرّف الانتحال العلمي بأنه نسب أفكار الآخرين أو نصوصهم أو نتائجهم إلى الباحث دون إسناد مناسب، ويشمل ذلك الاقتباس الحرفي دون تنقيص والنقل بإعادة الصياغة دون إحالة وكذلك ما يُعرف بالانتحال الذاتي حين يُعيد الباحث نشر أجزاء من عمله السابق دون الإشارة إلى ذلك. وفي مجال إدارة المشاريع وريادة الأعمال، حيث تتداخل الأطر النظرية وتكرر المفاهيم عبر دراسات متعددة، قد يقع الباحث في الانتحال غير

المتعمّد إذا لم يُحسن التمييز بين المعرفة العامة والأفكار المحمية بحق المؤلف. ومن الأمثلة الافتراضية أن ينقل الباحث نموذجًا نظريًا لإدارة المشاريع من مرجع أجنبي ويعيد صياغته بالعربية دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، وهو انتحال حتى وإن تمّت إعادة الصياغة بشكل كامل.

القضية الثانية: تزوير البيانات وتلفيقها

يُعدّ تزوير البيانات من أخطر الانتهاكات الأخلاقية لأنه يقوّض أساس البحث العلمي برمّته. ويشمل التزوير تعديل البيانات الخام أو حذف حالات لا تتوافق مع الفرضيات أو اختلاق استجابات لم تحدث فعليًا. وفي الدراسات الميدانية على رواد الأعمال، قد يُغري انخفاض معدل الاستجابة الباحث بملء استبانات وهمية لاستكمال العدد المطلوب من العينة، أو قد يحذف استجابات المشاركين الذين أفادوا بعدم استخدامهم لأدوات إدارة المشاريع بحجة أنها لا تخدم أهداف الدراسة. وكلا السلوكين يمثل تزويرًا صريحًا يفقد البحث مصداقيته ويعرّض الباحث لعقوبات أكاديمية صارمة.

القضية الثالثة: التحيز البحثي

يتخذ التحيز أشكالًا متعددة في البحث العلمي، منها تحيز الاختيار حين يستبعد الباحث شرائح معينة من مجتمع الدراسة، وتحيز الأداة حين تُصاغ الأسئلة بشكل يوجّه الإجابات، وتحيز التفسير حين يُبالغ الباحث في تأويل نتائج محدودة الدلالة. وفي سياق دراسة المشاريع الناشئة، يمكن أن يظهر التحيز إذا اقتصرَت العينة على رواد أعمال ناجحين دون تضمين من تعثرت مشاريعهم، لأن ذلك يُنتج صورة منقوصة عن أثر إدارة المشاريع. كذلك قد يظهر التحيز في صياغة أسئلة من نوع "ما مدى مساهمة إدارة المشاريع في نجاح مشروعك؟" بدلًا من صياغة محايدة مثل "صف دور إدارة المشاريع في مسار مشروعك."

القضية الرابعة: انتهاك الخصوصية

ترتبط هذه القضية ارتباطًا وثيقًا بمبدأ السرية لكنها تتجاوزهُ إلى أبعاد أوسع تتعلق بحق الفرد في التحكم بمعلوماته الشخصية. وفي دراسات ريادة الأعمال، قد يكشف التحليل الإحصائي عن هوية المشاركين حتى بعد إزالة الأسماء إذا كانت الخصائص الديموغرافية محدّدة بدقة كافية. فلو ذكر الباحث في نتائجه أن "رائد أعمال في مجال التقنية المالية في مدينة أبها أسس مشروعه عام ٢٠٢١ برأسمال يتجاوز مليون ريال"، فإن هذه التفاصيل المجتمعة قد تكشف هوية المشارك بسهولة لمن يعرفه. ولتفادي ذلك ينبغي تعميم الوصف واستخدام فئات واسعة بدلًا من القيم الدقيقة.

القضية الخامسة: تضارب المصالح

يحدث تضارب المصالح حين يكون للباحث مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر في حياده العلمي. وفي مجال ريادة الأعمال، قد ينشأ هذا التضارب إذا كان الباحث نفسه رائد أعمال أو مستثمرًا في حاضنة أعمال أو مستشارًا لجهة حكومية مسؤولة عن دعم المشاريع الناشئة. كما قد ينشأ التضارب إذا كان البحث ممولًا من جهة لها مصلحة في إظهار نتائج إيجابية عن فاعلية برامج دعم ريادة الأعمال. ويقضي المبدأ الأخلاقي أن

يُفصح الباحث عن أي علاقة من هذا النوع في متن البحث حتى يتمكن القارئ من تقييم النتائج في ضوء هذا السياق.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لا تُترك أخلاقيات البحث العلمي لتقدير الباحث الفردي فحسب، بل تحكمها منظومة مؤسسية وتنظيمية تتضمن لجاناً متخصصة ومعايير دولية وأدلة إرشادية تهدف إلى ضبط الممارسة البحثية وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

تُعدّ لجان أخلاقيات البحث المؤسسية (Institutional Review Boards - IRBs) من أبرز الآليات التنظيمية في هذا المجال. وتتولى هذه اللجان مراجعة مقترحات البحث قبل تنفيذها للتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية، وتمتلك صلاحية رفض المقترحات التي لا تستوفي هذه المعايير أو طلب تعديلها. وتُعنى هذه اللجان بشكل خاص بتقييم مدى كفاية إجراءات الموافقة المستنيرة وآليات حماية السرية ونسبة المخاطر إلى الفوائد المتوقعة من البحث. وقد شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في هذا المجال، حيث أصبحت معظم الجامعات السعودية تمتلك لجان أخلاقيات بحث فاعلة تعمل وفق معايير تتوافق مع الممارسات الدولية المعتمدة.

وعلى المستوى الدولي، يُمثّل إعلان هلسنكي الصادر عن الجمعية الطبية العالمية أحد أقدم المواثيق الأخلاقية وأكثرها تأثيراً في مجال البحث على البشر. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان نشأ في السياق الطبي، فإن مبادئه الأساسية المتعلقة باحترام استقلالية المشارك وتقليل المخاطر وتعظيم الفوائد قد امتد تأثيرها إلى البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية. كذلك يُقدّم تقرير بلمونت (The Belmont Report) إطاراً أخلاقياً مؤثراً يركز على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: الاحترام للأشخاص، والإحسان، والعدالة، وقد أصبح هذا التقرير مرجعاً أساسياً في تدريب الباحثين على أخلاقيات البحث في مختلف التخصصات.

أما على صعيد التوثيق والنشر، فيُقدّم دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) معايير أخلاقية دقيقة تتعلق بالأمانة في النشر ونسبة الفضل العلمي وتجنّب الانتحال ومعاملة البيانات. وتتضمن هذه المعايير التزام الباحث بعدم نشر البحث ذاته في أكثر من دورية دون إفصاح، والاعتراف بإسهامات جميع من شاركوا في العمل البحثي، وحفظ البيانات الخام لمدة كافية تُتيح للآخرين التحقق من النتائج. وتكتسب هذه المعايير أهمية خاصة في الدراسة الحالية التي تتبنى نمط توثيق APA لأنها تُلزم الباحث بالتقيّد بمنظومة أخلاقية متكاملة وليس فقط بتنسيق شكلي للمراجع.

وعلى المستوى المحلي، أصدرت المملكة العربية السعودية عدداً من التنظيمات ذات الصلة، أبرزها اللائحة الموحدة لأخلاقيات البحث على المخلوقات الحية الصادرة عن اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية، والتي تُحدّد المعايير والإجراءات الواجب اتباعها في البحوث التي تتضمن مشاركين بشريين. كما أن نظام حماية البيانات الشخصية الصادر في المملكة يفرض التزامات إضافية على الباحثين فيما يتعلق بجمع البيانات الشخصية وتخزينها ومعالجتها، مما يجعل الالتزام بمبادئ السرية وحماية الخصوصية ليس فقط واجباً أخلاقياً بل أيضاً التزاماً قانونياً.

إن وجود هذه المنظومة التنظيمية المتعددة المستويات يعني أن الباحث في الدراسة الحالية مطالب بالتوفيق بين متطلبات لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة والمعايير الدولية المعتمدة والتشريعات المحلية ذات الصلة، وهو ما يستدعي وعيًا معمقًا بهذه المنظومة وقدرة على تطبيقها بشكل متكامل.

سادسًا: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُشكّل هذا الجزء جوهر التقرير لأنه ينتقل من العرض النظري للمبادئ والقضايا الأخلاقية إلى التطبيق الفعلي لها على الإجراءات المنهجية للدراسة الحالية التي تبحث في أثر إدارة المشاريع في نجاح تأسيس المشاريع الناشئة لدى رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.

أ- إجراءات جمع البيانات والاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بها:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من رواد الأعمال في المملكة. وقد روعي في تصميم الاستبانة وتوزيعها عدة اعتبارات أخلاقية جوهرية، أولها أن تُصاغ الأسئلة بلغة واضحة ومحايدة تتجنب التوجيه أو الإيحاء بإجابات مرغوبة. فبدلاً من صياغة سؤال مثل "ألا توافق على أن التخطيط المسبق للمشروع يضمن نجاحه؟"، تمت صياغة الأسئلة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي بعبارات وصفية محايدة تسمح للمشارك بالتعبير عن تجربته الفعلية دون ضغط.

كما روعي أن لا تتضمن الاستبانة أسئلة تتطلب الكشف عن معلومات مالية تفصيلية يمكن أن تُشكل خطراً تنافسياً على المشارك. فبدلاً من طلب الرقم الدقيق لرأس مال المشروع أو إيراداته، استُخدمت فئات واسعة مثل "أقل من ١٠٠ ألف ريال" أو "من ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف ريال" وهكذا، مما يُتيح التحليل الإحصائي دون تعريض المشارك لمخاطر كشف بياناته المالية الدقيقة.

أما في ما يخص آلية التوزيع، فقد تم التواصل مع المشاركين عبر قنوات رسمية ومهنية كالجمعيات المهنية لريادة الأعمال وحاضنات ومسرّعات الأعمال المعتمدة، مع الحرص على عدم الضغط على أي فرد للمشاركة أو ربط المشاركة بأي منفعة أو عقوبة. وأُرفق بكل استبانة خطاب تعريفي يوضح الغرض من البحث وهوية الباحث والمؤسسة الأكاديمية المشرفة ومعلومات الاتصال لطرح أي استفسارات.

ب- إجراءات حماية السرية وخصوصية المشاركين:

أُتخذت مجموعة من الإجراءات المحددة لضمان سرية البيانات وحماية هوية المشاركين. فقد تمت أولاً إزالة أي حقول تتضمن الاسم الصريح أو رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني من نسخة الاستبانة المعتمدة، واستُبدل بها رمز تسلسلي فريد لكل مشارك. وحُزّنت البيانات في ملفات إلكترونية مشفرة على جهاز حاسوب شخصي محمي بكلمة مرور قوية، ولم يُمنح حق الوصول إلى هذه الملفات لأي شخص خارج الفريق البحثي المباشر.

وفي مرحلة التحليل الإحصائي، عولجت البيانات بشكل تجميعي بحيث لا يمكن ربط أي نتيجة بمشارك بعينه. وحُدّدت مدة سنتين للاحتفاظ بالبيانات الخام بعد نشر نتائج الدراسة، يتم بعدها إتلافها بشكل آمن. كما أبلغ المشاركون بهذه الإجراءات صراحة ضمن نموذج الموافقة المستنيرة حتى يكونوا على علم كامل بمصير بياناتهم.

ج- الموافقة المستنيرة وتطبيقها:

أعدّ نموذج موافقة مستنيرة شامل يتضمن العناصر التالية: عنوان الدراسة وأهدافها بلغة مبسطة يفهمها غير المتخصصين، وطبيعة المشاركة المطلوبة والوقت التقديري لملء الاستبانة، وتوضيح لنوع البيانات المطلوبة وكيفية استخدامها وتخزينها، والتأكيد على طوعية المشاركة وحق الانسحاب في أي مرحلة دون إبداء أسباب ودون ترتب أي آثار سلبية، وبيان المخاطر المحتملة والتي قُدرت بأنها محدودة جداً نظراً لطبيعة الاستبانة التي لا تتناول موضوعات حساسة شخصياً، ومعلومات الاتصال بالباحث والمشرّف الأكاديمي لطرح أي استفسارات أو تقديم شكاوى.

وبما أن الاستبانة وُرعت إلكترونياً عبر نماذج رقمية، فقد خُصّصت الصفحة الأولى من النموذج لعرض نص الموافقة المستنيرة كاملاً، مع إلزام المشارك بالضغط على زر "أوافق على المشاركة" قبل الانتقال إلى أسئلة الاستبانة. وقد اعتُبر هذا الضغط الإلكتروني بمثابة توقيع رقمي يحلّ محلّ التوقيع الورقي في السياقات التقليدية.

د- تحليل المخاطر المحتملة واستراتيجيات التخفيف:

خُددت عدة مخاطر محتملة مرتبطة بهذه الدراسة وصُممت استراتيجيات لمواجهتها. يتمثل الخطر الأول في احتمال شعور بعض المشاركين بالإحراج عند الإجابة عن أسئلة تتعلق بفشل مشاريعهم أو بنقاط ضعفهم الإدارية. ولمواجهة هذا الخطر، صيغت الأسئلة بلغة إيجابية تركز على "التحديات" و"فرص التحسين" بدلاً من "الإخفاقات" و"نقاط الضعف"، كما أُتيح للمشارك تخطّي أي سؤال لا يرغب في الإجابة عنه.

ويتمثل الخطر الثاني في إمكانية تسرّب معلومات تنافسية حساسة عن مشاريع المشاركين. وقد تمت مواجهة هذا الخطر من خلال تصميم الأسئلة بحيث تستهدف الممارسات الإدارية العامة دون الغوص في تفاصيل تجارية محددة، بالإضافة إلى إجراءات التشفير والحماية المشار إليها سابقاً.

أما الخطر الثالث فيتعلق بإمكانية أن يشعر بعض المشاركين بضغط غير مباشر للمشاركة إذا تم التواصل معهم عبر جهة حاضنة أو مسرّعة أعمال يرتبطون بها. ولتخفيف هذا الخطر، حرص الباحث على أن تكون رسائل الدعوة صادرة باسمه الشخصي وليس باسم أي جهة راعية، مع التأكيد المتكرر على أن المشاركة لا علاقة لها بأي خدمات يتلقاها رائد الأعمال من تلك الجهات.

هـ ضمان الموضوعية والحياد في التحليل:

أُخذت عدة تدابير لتعزيز الموضوعية في مراحل التحليل وتفسير النتائج. فقد استُخدمت اختبارات إحصائية معتمدة ومناسبة لطبيعة البيانات دون انتقائية في اختيار الاختبار بناءً على النتائج المرجوة. كما التزم الباحث بعرض جميع النتائج بما فيها تلك التي لم تدعم فرضيات الدراسة، مع مناقشة الأسباب المحتملة لذلك بشكل موضوعي. وأُفصح عن قيود الدراسة بشفافية تامة، بما في ذلك القيود المتعلقة بحجم العينة وأسلوب اختيارها والقيود الزمنية والجغرافية التي قد تحدّ من قابلية تعميم النتائج.

وبالإضافة إلى ذلك، أفصح الباحث في متن الدراسة عن عدم وجود أي تضارب في المصالح وعن عدم تلقي تمويل من أي جهة قد يكون لها تأثير في توجيه نتائج البحث. ويُمثل هذا الإفصاح ممارسة أخلاقية راسخة تُعزّز ثقة القارئ في حياد البحث ونتائجه.

و- الأمانة العلمية في التوثيق والإسناد:

التزم الباحث بتوثيق جميع المراجع والمصادر المستخدمة وفق نمط APA بدقة وأمانة، مع التمييز الواضح بين أفكار الباحث وأفكار الآخرين. وحرص على أن تكون جميع الاقتباسات منسوبة إلى أصحابها الحقيقيين، وأن تكون إعادة الصياغة أصيلة تعكس فهم الباحث الخاص وليست مجرد تبديل ألفاظ سطحي. كما استخدم برنامج كشف الانتحال للتحقق من أصالة النص قبل التقديم النهائي، وهو إجراء وقائي إضافي يُكْمَل الالتزام الذاتي بالأمانة العلمية.

سابعاً: الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجموعة من القيود الشكلية المفروضة على الباحث، بل هي إطار حيوي يضمن إنتاج معرفة صادقة ومفيدة تحترم حقوق الأفراد وتخدم المصلحة العامة. وقد تبين من خلال التطبيق العملي على دراسة أثر إدارة المشاريع في نجاح المشاريع الناشئة أن كل مرحلة من مراحل البحث الميداني تحمل تحديات أخلاقية تستوجب وعياً واستعداداً مسبقاً، بدءاً من تصميم أداة جمع البيانات مروراً بالتواصل مع المشاركين والحصول على موافقتهم المستنيرة وانتهاءً بتحليل النتائج وعرضها بأمانة.

وقد أظهر التقرير أن السياق السعودي يفرض اعتبارات أخلاقية إضافية ترتبط بحساسية البيانات التجارية في بيئة ريادة الأعمال الناشئة، وبضرورة التوفيق بين المعايير الأخلاقية الدولية والتشريعات المحلية لحماية البيانات الشخصية. كما تبين أن الالتزام الأخلاقي لا ينعكس إيجابياً على جودة البحث فحسب، بل يسهم أيضاً في بناء علاقة ثقة بين الباحث والمشاركين تُعزّز جودة الاستجابات ودقّتها.

وفي ضوء ما تقدّم، يؤكد هذا التقرير على أن الباحث مطالب بتبني ثقافة أخلاقية شاملة تتجاوز الامتثال الشكلي للقواعد إلى استبطان القيم الأخلاقية التي تحكم البحث العلمي الرصين. ويُوصى بأن تُدمج أخلاقيات البحث في المقررات الدراسية لطلاب الدراسات العليا بشكل معمّق وليس سطحيّاً، وأن تُعزّز آليات الرقابة والمتابعة في المؤسسات الأكاديمية السعودية لضمان الالتزام المستدام بهذه المعايير في جميع الأبحاث المنفّذة.

ثامناً: المراجع

Beauchamp, T. L., & Childress, J. F. (2019). *Principles of biomedical ethics* (8th ed.). Oxford University Press.

Emanuel, E. J., Wendler, D., & Grady, C. (2000). What makes clinical research ethical? *JAMA*, 283(20), 2701–2711. <https://doi.org/10.1001/jama.283.20.2701>

Resnik, D. B. (2020). What is ethics in research & why is it important? *National Institute of Environmental Health Sciences*.
<https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>

Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2022). *Responsible conduct of research* (4th ed.). Oxford University Press.

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.
<https://doi.org/10.1037/0000165-000>